الفصل السابع عشر

المشكلة الفلسطينية

ليس من اليسير تفسير ردود فعل ابن سعود حيال المرحلة الحديثة للمسألة اليهودية؛ كما لن يكون التوثيق مكتملاً لحكمه دون محاولة تناول هذه المشكلة المعقدة، والتي لا يمكن أن نعرضها في اقتضاب أو نغفلها نزولاً على زعم كروسمان الوهمي بأنها مجرد "عداء شديد للسامية!". وهذه التهمة هي بالتأكيد آخر ما يمكن إلصاقه بالجزيرة العربية مهما كانت المبررات. فالجزيرة العربية هي موطن الساميين الذين عرفوا على مر العصور بمعاداة الأجانب، وهو الشعور الذي نما بقوة في عقلهم الباطني للدفاع ضد دخول الكفار إلى أرض أسلافهم، فالعرب لا يتأملون دواخلهم ولا يقومون بتحليل ردود أفعالهم التقليدية تجاه مواقف الحياة المختلفة. ورغم ذلك فإن أي تحليل كهذا إذا ما وصل إلى نتائجه المنطقية فسوف يبين أن الأساس الحقيقي لبغض العرب ومعارضتهم للهجرة اليهودية إلى فلسطين اليوم هو الكره والخوف من كل ما هو غريب أو أجنبي، والشعور الغريزي في أن غالبية يهود وسط وشرق أوروبا الذين يسعون إلى دخول فلسطين هربًا من الاضطهاد في بلادهم لا ينحدرون من أصول سامية. وهذه الحقيقة تقابل بالتحفظ من قبل المؤرخين والسياسيين اليهود معًا. ومهما كانت ردود الفعل السياسية تجاه استيطان اليهود في فلسطين فإن وجودهم هناك يعد خطراً على حضارة الجزيرة العربية

السامية والتي بدأت تشهد ضروبًا من الضغط غير مألوفة من قبل جهات أخرى، وبشكل ملحوظ من أمريكا التي تدخلت بقوة في حياتها الاقتصادية. إن الساميين الأصليين من اليهود لم يعانوا من إقامتهم في بلاد العرب التي استوطنوها لما يقارب ٢٥٠٠ سنة؛ لأنهم كانوا ورثة حضارة مشابهة لحضارة مضيفيهم. ولكن اليهودي الأوروبي المعاصر بما له من نظرة علمانية وطرق دخيلة طاردة يعد غريبًا وغير مرحبًا به في الجزيرة العربية.

هذا ولا يتيح لنا المجال هنا الإفاضة في مناقشة النفور الذي يبديه العرب، لأسباب ثقافية واقتصادية نحو اليهود غير الآسيويين، وهي ظاهرة حديثة النمو، إذ إنها ليست أقدم من الصهيونية الحديثة التي أدت إلى ولادتها. ومن المحتمل أيضًا أن تعزى تلك الكراهية إلى وعد بلفور (١٩١٧م) وما تمخض عنه من نتائج فورية، فقد أصبح اليهود مصادفة محل هذه الكراهية، ذلك أن أي جنس بشري آخر كان سيقابل بالكراهية نفسها إذا ما وضعته الآليات السياسية آنذاك في موقف اليهود نفسه. وقد حدث مثل هذا في سوريا حيث بذر الفرنسيون العداء في نفوس العرب تجاههم، كما فعل الإيطاليون الشيء نفسه في ليبيا فعدم الملاءمة الثقافية والاقتصادية التي أوجدتها أنظمة الحكم الأجنبية في البلدان الثلاثة المعنية والخاصة بمصالح السكان المحليين هي التي أدت إلى نشوء المواقف السياسية التي تسببت في خلق متاعب جمة كثيرة واضطرابات عدة في الشرق الأوسط خلال العقود القليلة الماضية.

هذا وهنالك عنصر آخر قديم ونشط فيما يتعلق باليهود، ومن الغريب حقًا أن هذا العنصر لم يكن له وجود في حالتي فرنسا وإيطاليا، فالمسيحية

التي ظلت خلال القرون الأخيرة ديانة الدول الاستعمارية الكبرى التي سيطرت على البلاد الإسلامية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، ظلت تلك الديانة محل احترام العالم الإسلامي، وأما اليهودية فقد كان دائماً ينظر لها من قبل المسلمين باعتبارها أقرب للاحتقار بسبب كونها عقيدة لأقليات مسحوقة ومشتتة في أنحاء العالم في مجتمعات خاصة (جيتو) ليس لها حقوق سياسية أو اعتبار دولي؛ ولهذا فقد أحس العالم الإسلامي بالصدمة عندما اتضح أن القوى المسيحية، وفي مقدمتها بريطانيا، قررت اتخاذ إجراءات لمنح اليهود كياناً سياسياً في عالم نسي منذ أمد طويل فترتي وجودهم السياسي منذ أزمان بعيدة خلت، ولا يحدث هذا إلا في فلسطين بالذات دون غيرها، والتي ظلت تحت حكم إسلامي طوال الثلاثة عشر قرناً الماضية دون انقطاع، ولهذا فإن فرحة المواطنين العرب لسقوط الإمبراطورية العثمانية قد انقلب إلى غضب وأسى عميق لهذه الفضيحة التي أساءت للإسلام، وقد ازداد الوضع سوءاً في فلسطين نفسها نتيجة للعدوان السياسي والاقتصادي الذي صحب هذه الإهانة.

وإذا ما برز ببلاد العرب حينئذ زعيم أو قائد حقيقي ليعلن الجهاد ضد الكفار من منطلق ديني خالص إذاً لقضي على مشروع الوطن القومي لليهود في مهده، فالأتراك كانوا لا يزالون في الجزيرة العربية، بينما أدى كشف البلاشفة لمخطط سايكس – بيكو نيابة عن الدول الأوروبية الاستعمارية إلى أن يلتفت العرب إلى ضمائرهم. كما أن بريطانيا لم تكن في موقف يسمح لها بمواجهة نشوء أزمة في الشرق الأوسط في الوقت الذي لم يتخذ فيه قرار بشأن

الحرب؛ ولكن لم يظهر مثل هذا القائد العربي، فالملك حسين وأبناؤه طالبوا مبدئيًا ببسط نفوذهم على شبه الجزيرة العربية بما في ذلك البلدان العربية الشرقية (المشرق العربي)، ولهذا كانوا معنيين بشؤونهم ومصالحهم الخاصة وفي شغل عن أن يعيروا التطور الجديد في فلسطين نظرة جدية. أما ابن رشيد حليف الأتراك فلم يكن أكثر من كونه مصدر مضايقات للحلف، أما ابن سعود فقد كان الحصان الأسود الذي يسعى لشق طريقه في الجزيرة العربية نفسها مما صرفه عن التفكير في قضية عادلة خارجها، وهكذا تيسر لبريطانيا الاستمرار في مخططها غير آبهة للشعور الديني العربي والإسلامي. وبعد انقضاء جيل فضح هذا المخطط، وكانت ثمرته إراقة الدماء وتفشي البؤس وخيبة الأمل، وقد فات الأوان لإبداء الندم وتأنيب الضمير بسبب خطايا الآباء التي تحملها الأبناء الذين خُدِعوا.

هذا يكفي كمقدمة لدراسة حقبة عرف العالم عنها بعض الشيء من واقع السيرة الذاتية لحياة أول رئيس لإسرائيل، نشرت عام ١٩٤٩م تحت عنوان: "التجربة والخطأ" وهنا يجب القول منذ البداية إن وصف د. وايزمان للواقعة التي نحن بصددها، قد جاء مشوبًا بقدر ملحوظ من المغالطة والخداع وأحيط بالتحفظ والصمت عن الحقائق، حتى ليعجب المرء تجاه الإشارة إلى هذه المسألة دون سرد القصة كلها حتى ولو كان ذلك بغرض إزالة الغموض الذي أحاط بمشروع سوي مستقيم لم يسفر عن شيء في النهاية. وتنفيذ ذلك المشروع بناءً على خطة واضعه كان سيجنب ما من شأنه أن يؤدي إلى إراقة الدماء ونشر مظاهر البؤس التي أعقبت نهاية الوصاية البريطانية على

فلسطين في مايو ١٩٤٨م. كما أن إغفال المشروع الأصلي قد تمخض عنه اللجوء إلى القوة وقيام الدولة اليهودية التي سيطرت على الجزء الأكبر من فلسطين، وإذا كان اليهود قد حققوا لأنفسهم بالقوة المكاسب التي انطوى عليها هذا المشروع، فإن العرب قد تركوا ليعانوا ويندبوا الأسى ونكد الطالع ويعضوا على النواجذ بغضًا وكمدًا لليهود وحلفائهم المسيحيين دون أن يحصلوا على أي من المزايا التي اقترحت لهم في المشروع. هذا وقد تستمر الحرب الباردة التي أعقبت هزيمتهم العسكرية إلى ما لا نهاية؛ ولكن من الصعب معرفة المزايا والمنافع التي تعود عليهم من ورائها.

ويعرف د. وايزمان تلك الحقبة في مقابلة أجراها مع السيد تشرشل قبل ساعات قليلة من مغادرته إلى أمريكا في ١١ مارس سنة ١٩٤٢م، يعرفها بالتطور المفاجئ.

وقال له السيد تشرشل: "إني أريد أن تعلم أن لدي خطة يمكن أن يتم تنفيذها فقط بعد انتهاء الحرب، إني أود أن يصبح ابن سعود حاكمًا على الشرق الأوسط – أمير الأمراء – شريطة أن يتفق معي. وسيترك لك الأمر لتحصل على أفضل الشروط. ولا شك أننا سنساعدك، وعليك أن تكتم هذا؛ ولكن لا بأس من أن تتحدث إلى روزفلت عنه عندما تذهب إلى أمريكا، ليس هناك ما يصعب علينا سويًا عمله، متى عزمنا عليه".

ويعترف وايزمان بأنه ذهل لهذا الحديث الذي وجه انتباهه إلى: "ظرف غير عادي إلى درجة ما كان يثير حيرتي لبعض الوقت ولم أدرك مغزاه إلا الآن

فقط. فقبل شهور قليلة من مقابلتي لسانت جون فيلبي فإن الأخير أدلى بتصريح قمت بتدوينه في مذكراتي؛ ولكنه بدا لي غامضًا غير مفهوم من ناحيته، إذ قال: "أعتقد أنه لا يلزم لحل مشكلتك إلا شيئان: أن يبلغ السيد تشرشل والرئيس روزفلت ابن سعود برغبتهما في أن يريا برنامجك وقد خرج إلى حيز التنفيذ، أما الأمر الثاني فهو أن يدعما ويعززا بسط سلطته على البلاد العربية ويمنحاه قرضًا يمكنه من تنمية موارد الأقاليم التي يحكمها". وقد ربطت الآن بين عرض السيد سانت جون فيلبي وخطة السيد تشرشل!

فالقارئ اللبيب سيدرك الآن هوية واضع الخطة التي لم تنفذ؛ ولكن قبل أن أستطرد أود أن أبدي استنكاري لما نعتني به وايزمان مثل "كاتم أسرار ابن سعود" و"الوكيل السري لابن سعود"، و"مندوب ابن سعود"، إذ لم يحدث أن كنت كذلك ولم أزعم ذلك أبدًا، كما أنني لم أتقلد، ولم أحاول أن أتقلد أي منصب رسمي أو شبه رسمي في الحكومة السعودية، إني صديق ابن سعود، وأفخر في الواقع في أنني كذلك منذ أكثر من ثلاثين سنة، بكل ما للصديق من حق في أن يخالف رأي صديقه، وفي أن ينتقد سياسة أو نشاط حكومته، فضلاً عما لي من مطلق الحرية في أن أبدي آرائي الخاصة عن أي موضوع مهما كان، حتى ولو كانت مخالفة لوجهات نظره الخاصة. فعلى سبيل المثال فعلت ذلك عندما ساندت بحماس عام ١٩٣٧م توصيات لجنة بيل الخاصة بتقسيم فلسطين، وأصدرت المفوضية السعودية في لندن تصريحًا للصحافة البريطانية بأن آرائي عن هذه المسألة لا تمثل آراء جلالة الملك ولا آراء حكومته.

وبعيداً عن هذا الجانب الشخصي فقد يبدو من غير اللائق التشكك في دقة ذاكرة د. وايزمان أو إضفاء صفة الحدس والتخمين على مذكراته؛ ولكن رغم ذلك فإني أعرف حقائق لا تقبل جدلاً، فضلاً عن أنها مسجلة في مذكراتي اليومية، توحي بأنه اختار - وربما لمجرد سهولة تناول الموضوع - أن يربطها بمقابلته المثيرة التي أجراها مع تشرشل في مارس سنة ١٩٤٢م.

فعلى سبيل المثال، فهو يؤرخ اجتماعي معه "ببضعة شهور قبل" تلك المناسبة. إنه لا ريب قد نسي أن هذه الفرصة السعيدة التي أتاحت لي مقابلته وزوجه إنما ترجع إلى سنة ١٩٢٢م، عندما قمت بدور متواضع في فصل شرق الأردن عن نطاق الوطن القومي وشروطه التي وضعها الانتداب البريطاني. كما أتذكر جيداً ذلك الحوار الساخن الذي دار بيني وبين السيدة وايزمان في تلك المناسبة حول موضوع الصهيونية وأهدافها وتطلعاتها. لقد حدث ذلك قبل ثلاثين عامًا تقريبًا، وقد يكون قد غاب عن ذاكرة السيد وايزمان. ولكن من الصعب أن يكون قد نسي الاتصالات العديدة التي جرت بيننا أثناء مؤتمر فلسطين عام ١٩٣٩م، وخاصة الفرصة السارة التي استقبلت فيها أنا وأمي في منزلي بشارع عقول على مائدة الغداء الدكتور وايزمان نفسه والسيد داؤد بن جوريون وفؤاد بك حمزة عضو الوفد السعودي العربي في المؤتمر. وتم ذلك في اليوم الأخير من شهر فبراير، بينما تناولت الغداء مع د. وايزمان بفندف كارلتون يوم ١٧ مارس، وهو اليوم الذي انفض فيه مؤتمر فلسطين دون بلوغ أية نتيجة. وحتى ذلك الوقت فقد كانت أحاديثي الشخصية عن مشكلة فلسطين مع من ذكرت ومع غيرهم مثل الدكتور ح. ف. جراهام براون أسقف بيت المقدس

والبروفسير ل. ب. نامير من المنظمة الصهيونية، وكانون دوقلاس، والسيد جمال الحسيني عضو البعثة العربية الفلسطينية، والسيد أ. دبليو - لورانس، كانت أحاديث للتحري والاستقصاء فقط على أمل الوصول إلى أساس للاتفاق بين الفريقين المتنازعين، نظراً لعزم الحكومة البريطانية المعلن والرامي لفرض حل منفرد في حالة عدم التوصل لاتفاق حول المشكلة؛ ولكن ذلك الأمل قد خاب وانهار المؤتمر، وأعقبه في مايو صدور تقرير الحكومة البريطانية الذي أوجد وضعاً جديداً من جميع النواحي.

ولأول مرة منذ نشر وعد بلفور قبل ثلاثة وعشرين عامًا تقريبًا، أقرت الحكومة البريطانية بأن تفسير العرب للوعود التي أعطيت لهم في سنة ١٩١٥م كان أفضل مما كان معتقداً أو مفترضًا؛ ولكي تصحح الحكومة البريطانية بعض الخطأ الذي لا يمكن تصحيحه كلية فقد اقترحت تجميد التزاماتها الواردة في وعد بلفور والانتداب بعرضها على اليهود منحهم هجرة محدودة خلال خمس سنوات تمنع بعدها الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلا بموافقة العرب. وبلغ عدد المهاجرين خلال تلك الفترة خمسة وسبعين ألفًا؛ ولكن رفض اليهود ذلك العرض، وبدؤوا في حشد كل مواردهم ليحولوا دون تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض الذي أعلن حزب العمال البريطاني معارضته له وعزمه على إلغائه في حالة إعادته للحكم. كما لم يكن السيد تشرشل وأصحابه أقل معارضة له، ولم تلبث عصبة الأمم أن أعلنت أن هذه السياسة المقترحة تتعارض مع التزامات الانتداب البريطاني في فلسطين.

ومن الصعب أن نقرر ما إذا كانت الحكومة البريطانية قد أرادت حقيقة تنفيذ السياسة المقترحة أو أنها لم تقصد إلا كسب الوقت في مواجهة الأزمة الدولية الآخذة في التعقيد؛ ولكن بصرف النظر عن هذا، فقد كان من رأيي أن يأخذ العرب كلمة بريطانيا مأخذ الجد، ويقبلوا العرض الذي كان من وجهة نظرهم مكسبًا من مقترحات التقسيم التي عرضتها لجنة بيل والتي لقيت تأييدي التام. وقد قامت فكرتي لقبول المشروع على أساس أنه مشروع مناسب ينطوي على كسب، لا على أساس وازع قانوني أو أخلاقي يناقض موقف العرب في معارضتهم لهجرة اليهود إلى فلسطين. وكنت دائمًا، وما زلت، مؤمنًا بأن اليهود الذين جاء وعد بلفور والانتداب لصالحهم لا يملكون الحق القانوني أو الأخلاقي الذي يخوِّل لهم الهجرة إلى فلسطين.

وقد ظللت أدعو بين الفينة والأخرى إلى إحالة الجانب القانوني للمشكلة إلى محكمة العدل الدولية لتفصل فيها. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما عرض مندوبو الدول العربية هذا الاقتراح على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م كانت نتيجة التصويت في ثلاث مرات منفصلة متساوية أو قريبة من ذلك مما يعكس استياء الكثير من أعضاء الجمعية بربط أنفسهم بإجراء مشكوك فيه دون صدور حكم من الجهاز العالمي الوحيد القادر على معالجة تلك المسألة. وكان من الواضح لي دائمًا وفي الوقت نفسه أنه إذا ما أزمع فريق من الأفراد الأقوياء أو الدول القوية أن يطأ القانون والعدل لإجراء محكم من أعمال الغصب أو العدوان، فإن الجهة المعتدى عليها ستهب للعمل في حذر وحرص مستخدمة مهارتها السياسية لكي تخفف ما أمكن من نتائج ما وقع عليها من

ظلم. ومن المعلوم أن دولاً كثيرة كبرى، بقيادة بريطانيا وأمريكا، قد قررت منذ سنين، إن خطأ أو صواباً، أن تقوم لليهود دولة خاصة بهم تشمل جزءاً كبيراً من أرض فلسطين، رغم أن العدو كان بالغ الحرص على أن لا يضفي على هذه المأساة صفة البغي والعدوان. ويورد الدكتور وايزمان نفسه جزءاً من تقرير اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني عام ١٩٤٤م والذي جاء فيه: "ليس هناك بالتأكيد أمل أو معنى في قيام وطن لليهود إلا إذا كان هناك أيضاً استعداد للسماح لليهود، متى أرادوا، بدخول هذه الأرض الصغيرة في أعداد تمكنهم من أن يشكلوا الأغلبية فيها. ولنشجع العرب على الهجرة منها كما نشجع اليهود للهجرة إليها، ولندفع للعرب تعويضاً كافياً عن أراضيهم، ثم نقبل في عناية على تنظيم توطينهم وتمويله بسخاء في بلاد أخرى"(١).

ومن التوافق أن يكون تاريخ هذا التصريح أو التعليق ذا أهمية بالنسبة لفترة السنين الخمس المحددة في الكتاب الأبيض الذي عُد ضمناً وثيقة مهملة عديمة الأثر، ولم تجد الحكومة صعوبة في صياغة وسيلة لاستمرار الهجرة اليهودية طوال فترة الانتداب البريطاني.

والعرب هم الذين يحملون وزر، هذا إلى حد ما، وذلك لأنهم رفضوا في سنة ١٩٣٧م التقسيم الذي كان من شأنه أن يحدد رقعة الوطن اليهودي في أقل تقدير، كما أنهم عارضوا في سنة ١٩٣٩م الكتاب الأبيض الذي كان يرمي إلى تحديد عدد المواطنين اليهود في فلسطين، ويبدو أن العرب كانوا

---

(١) كل هذا ترديد أو صدى للمشروع ذاته.

مدفوعين إلى هذا الرفض بعاملي العناد والتفاؤل، رغم أن تصرفهم كان غير حكيم. فقد رفضوا فعل أي شيء يؤدي إلى الاعتراف بحق اليهود في الاستيطان في فلسطين، وقد كانوا يأملون رغم ضآلة فرص تحقيق هذا الأمل في حدوث ما من شأنه أن يغير نوايا دولة الانتداب. وكان من الواضح أن يقوم اليهود عند رفض العرب لمقترحات الكتاب الأبيض بالسير قدمًا؛ ولكن في تؤدة نحو تشكيل أغلبية يهودية بين سكان فلسطين. كما كان من المؤكد أن الحكومة البريطانية سوف لا تنفذ سياسة ضارة باليهود، ورغم أن هذا المسلك كان في صالح العرب إلا أن العرب أنفسهم عارضوه. ومن الصعب تحديد إلى أي مدى كان العرب يفكرون في اللجوء إلى القوة في ذلك الوقت لإيقاف الهجرة اليهودية؛ ولكن العرب توقعوا مثل هذا التطور، لم يساور واحد في الألف منهم أدنى شك في نتيجة مثل هذا التحدي، فثقة العرب كانت بقدر عنادهم وتفاؤلهم، وبالنسبة للمراقب العادي فإن تلك الثقة كانت راسخة من منطلق الظروف التي سادت في سنة ١٩٣٩م.

وبالتأكيد ليس هناك مبرر في ذلك الوقت يجعلني أفكر في هذه المسألة بطريقة مختلفة، وهنا أود أن أشير إلى أن الشعور الودي البريطاني والأمريكي الذي ساد خلال فترة الحرب والثراء الذي ظفرت به الجزيرة العربية لم يضعفا من فضائل العرب؛ ولكنني كنت أشعر واثقًا بأن أية محاولة عسكرية يمكن أن يقوم بها العرب لتعطيل تنفيذ هذا المشروع قد تواجه بكل عنف وقوة من قبل الدول الكبرى الديمقراطية «المحبة للسلام» لمصلحة العدوان اليهودي. وعليه فقد سعيت بحكم الضرورة لإيجاد وسيلة للخروج من ذلك الموقف

المعقد عن طريق الاتفاق مع الخصم، وصراحة كنت أعتقد أن العرب سيتحلون بالحكمة من أجل مصالحهم ويسعون للمطالبة بالتعويض عن حقهم المشروع الذي لن يستطيعوا الحصول عليه من قبل من يملكون القوة اللازمة للدفاع عن الباطل.

وبناء على ذلك، فإن المشروع الذي عرضه تشرشل عام ١٩٤٢م على د. وايزمان قد فاجأ الأخير لدرجة أربكته كما أورد في سرده للأحداث. وعلى أية حال يمكن التوصل إلى الآتي:

أولاً: كان وايزمان على علم بالمشروع منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩م.

وثانياً: قام وايزمان بمناقشة المشروع بصورة عامة مع السيد تشرشل نفسه في القيادة البحرية في السابع عشر من ديسمبر من السنة ذاتها، قبل سفره إلى أمريكا ببضعة أيام.

وثالثًا: تحدث وايزمان مع الرئيس روزفلت حوله في مطلع فبراير سنة ١٩٤٠م؛ ولهذا فمن المصادفة أن ما أورده وايزمان بأنني قد قلت: "إن السيد تشرشل والرئيس روزفلت يجب أن يبلغا ابن سعود برغبتهما في تحقيق مشروعك" هو خطأ تاريخي جلي، إذ إن السيد تشرشل لم يكن رئيساً للوزراء في ذلك الوقت (سبتمبر سنة ١٩٣٩م)، بينما غادرت أنا بريطانيا في نوفمبر من العام نفسه ومكثت في الجزيرة العربية حتى أكتوبر من عام ١٩٤٠م.

وأنتقل الآن إلى الحقائق المتصلة بهذا «المشروع» الذي أزعم بكل تواضع بأنني كنت واضعه. رفض العرب واليهود كلاهما مقترحات الكتاب الأبيض وعاصفة الاحتجاج التي أثاراها على بريطانيا، بدت وكأنها تحول دون إمكانية

إحراز تقدم نحو حل المشكلة الفلسطينية. ولم يكن في الظروف العادية ما يستطاع عمله إلا انتظار تطورات جديدة يمكن أن تؤدي إلى محاولات لإيجاد تسوية، ولكن تلك الظروف العادية سرعان ما تغيرت وتلاشت بنشوب الحرب، وكان من الواضح أن استمرار الأزمة في الشرق الأوسط سيعيق من مجهودات الحلفاء الحربية والتي كانت تتطلب حسن النوايا والتعاون من جانب العرب واليهود، فكلا الطرفين لم يناصرا الحلفاء لمجرد قيامهم بتعليق المسألة إلى حيث انتهاء الحرب خاصة وإن في بعض البلدان العربية – مصر والعراق وسوريا. كانت هناك عناصر ذات شأن لم تكن على ود مع بريطانيا وحليفاتها. أما اليهود فقد اختاروا، تحت ظروف الحرب ورغم خيبة أملهم، التعاون مع الحلفاء رغم صعوبة حصولهم على مكاسب بسبب تعاونهم في الشرق الأوسط. وعلى الصعيد العربي فإن سجل ابن سعود قد جعل بريطانيا تعتمد على نواياه الحسنة رغم أنه لم يكن من السهل الانتفاع من ذلك في وجه سياسة جارحة لشعور العالم العربي، وكانت سياسة بريطانيا تجاه فلسطين هي المثال البارز في هذه الناحية.

وكان من الواضح أننا لن نستطيع التراجع عن سياسة إقامة الوطن القومي لليهود، وفي ذات الوقت فقد اقتربنا خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى من تحقيق إجماع عربي شكلي على سياستنا تجاه فلسطين من خلال محادثاتنا مع الأمير فيصل. ويرجع فشلنا في هذه الحالة إلى حقيقة أن المستفيد الوحيد من مقترحاتنا كان الأمير فيصل نفسه الذي عجز أن يحمل أباه والعالم العربي على مغازلة الصهيونية. وكانت المشكلة الملحة إذًا هي

إيجاد صيغة لتعميم المنافع الناشئة عن تسوية مناسبة لمشكلة فلسطين في كل أرجاء العالم العربي، ولم يكن بأقل أهمية من ذلك إيجاد وسيط له الأهلية والرغبة في الحصول على القبول العام لتلك الصيغة، وفي الحقيقة كان هنالك مرشح واحد لأداء ذلك الدور: فمعارضة ابن سعود كانت كافية لاستبعاد أي حل، ومن ناحية أخرى فإن مساندته لأي مشروع تذهب إلى حد توفير القبول العام لذلك المشروع إذا ما كانت فيه مزايا ومنافع للعالم العربي بأسره. وفيما يتعلق بتلك الصيغة يمكن الحصول عليها من خلال المراسلات بين السير هنري ماكمهون والملك حسين، والتي استمرت لربع قرن من الزمان. ولم تكن هناك صيغة أخرى لمطالب العرب بالاستقلال أفضل من تلك المقترحات، فكل ما كان يجب عمله هو استبعاد فلسطين من المقترحات الأصلية وإضافة لبنان في تلك المقترحات.

وقد تمثل حل المشكلة كما بدأ لي في ثلاث جمل واضحة وشاملة وهي: أن تؤول كل فلسطين لليهود، ويجب إسكان العرب الذين يخرجون من فلسطين في أماكن أخرى على حساب اليهود الذين سيخصصون مبلغ عشرين مليونًا من الجنيهات الإسترلينية لتوضع تحت تصرف الملك ابن سعود، ويتم الاعتراف رسميًا باستقلال الأقطار العربية الآسيوية عدا عدن. ويجب أن تعرض بريطانيا وأمريكا هذه الترتيبات على الملك ابن سعود باعتباره الحاكم العربي الرئيس، وأن تضمنا تنفيذها في حالة قبول ابن سعود لها نيابة عن العرب. ويجب ملاحظة أنه وفيما يتعلق بي شخصيًا لم أرم إلى تقديم رشوة لابن سعود كي أضمن مساندته للمشروع أو أن أجعل منه «رئيسًا على الرؤساء» كما أن المبلغ المقترح كان ضئيلاً مقارنة بالنفقات الضرورية المطلوبة لأعمال إغاثة اللاجئين وإعادة توطينهم لفترة عشر سنوات.

ومهما يكن من أمر فقد قمت أثناء غداء في نادي «الأتينيوم» بلندن في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩م باقتراح ومناقشة المضمون العام للخطة مع د. وايزمان والبروفسير ناميير. وقد شجعني رد فعلهم الإيجابي والملائم لاستشارة عدد من الأصدقاء في الجانب الآخر خاصة السيد أ. ولورانس. وفي ٦ أكتوبر تلقت الخطة موافقة د. وايزمان ود. موشي شيرتوك أثناء حفل غداء في النادي ذاته شارك فيه بجانب شخصي البروفسير ناميير وابني. وقد وافقا على استخدام كل ما لديهما من نفوذ على الحكومتين الأمريكية والبريطانية لقبول وتنفيذ الاتفاق في حين تم تفويضي بالاتصال بابن سعود لإبلاغه بنصوص ذلك الاتفاق ومحاولة كسب تأييده مقدمًا للعرض الذي ستتقدم به الحكومتان المذكورتان في الوقت المناسب.

غادرت إنجلترا بعد نحو شهر تقريبًا عائداً إلى الجزيرة العربية، وفي ٨ يناير سنة ١٩٤٠م الذي صادف الذكرى الرابعة عشرة لتولي ابن سعود عرش الحجاز قمت بإبلاغه في الرياض بتفاصيل الخطة وكان رد فعله مثيراً للاهتمام ومميزاً في آن واحد، إذ طلب مني إبقاء الأمر سراً بيننا: ربما لاختبار صحة معلوماتي فيما يتعلق بالمبادرة المتوقعة من الحكومتين. وقد كان أمامه متسع من الوقت حتى تتحقق المبادرة المتوقعة والتي كنت على ثقة من أنها ستقدم إليه في الوقت المناسب. ومن جهة أخرى قام د. وايزمان بمناقشة المسألة مع السيد تشرشل الذي كان يعده المناصر الرئيس للصهيونية في مجلس الوزراء، وانتهز وايزمان الفرصة بعد وقت قصير من ذلك لمناقشة المسألة مع الرئيس روزفلت؛ ولكن مضت ثلاثة أشهر دون بروز أدنى إشارة لنشاط من قبل تلك الجهات.

وعندما رأيت من الضروري تذكير الملك بأنه لم يعطني إجابة محددة تجاه مقترحاتي، أجاب جلالته في إبهام وغموض بأنه رغم قناعته برغبتي الصادقة في مساعدته، فإنه يجد صعوبة كبيرة في تسهيل مهمتي لكي أستطيع بدوري مساعدته في تحقيق غاياته! وقد حملت هذا الجواب على محمل عتاب ودي لأنني عرضت عليه خطة أو اقتراحًا خاليًا تمامًا من المضمون والحقائق. فصمت الدولتين الكبيرتين يبدو مبررًا لعتابه، كما أنني افترضت أن د. وايزمان قد أخفق في إقناع وإثارة اهتمام أصدقائه الأقوياء. وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يعني أن «المشروع» قد أخفق، وأصبح من غير المنتظر أن يتخذ ابن سعود أي خطوات بشأنه. وفي مثل هذه الظروف، كنت سأجد المبرر لترك المشروع برمته ولكنني لم أفعل ذلك، بل على العكس فقد قررت أن أتلمس بعض آراء كبار مستشاري الملك حيال الموضوع. ولكنني اكتشفت أن ردود فعلهم الأولى اتسمت بالتنوع والحيرة تجاه اقتراح تقلل من إيجابياته ما يحيط به من صعوبات عملية واضحة. ومن بين هؤلاء من وثقت بهم وتحدثت معهم، فنقلوا ما دار بيننا إلى جلالة الملك، وذلك ما كنت آمله. وقد عاتبني الملك على مناقشة تلك المسائل مع أولئك الأشخاص. وعلى الرغم من ذلك فإنني لم أفقد الأمل في حدوث تطورات خارجة عن إرادتي تعمل على إخراج المشروع أو الخطة إلى حيّز التنفيذ.

ومن جهة أخرى، فإن د. وايزمان الذي كان يزمع السفر ثانية إلى أمريكا في مايو سنة ١٩٤٠م (وتأجلت الزيارة إلى أجل غير مسمى بسبب خطورة الموقف العسكري)، أرسل إلي رسالة يؤكد فيها ثقته في الحصول على الموافقة

على المشروع، ويسأل عن ما أحرزته من تقدم في هذا الصدد، وقد أكون قد ذهبت إلى حد أبعد في الرد عليه بأن هناك أمل في تحقيق نتائج إيجابية إذا ما اتخذت الخطوة الأولى المقترحة في خطتنا الأصلية. هذا وكنت ما زلت أعتقد في إمكان تحقيق مثل تلك النتائج بالوسيلة ذاتها، وأنها ذات فائدة مستديمة لكل من يعنيهم الأمر. ولكن مستقبل فلسطين بدا أقل أهمية في غمرة التوتر الذي ساد الشهور العصيبة التالية. وحسب علمي لم يتم عمل أي شيء تجاه تلك المسألة حتى عشية دخول أمريكا الحرب في نهاية عام ١٩٤١م. وفي غضون ذلك غادرت المملكة إلى بريطانيا حيث تواريت عن مسرح الأحداث السياسية مؤقتًا، إضافة إلى ما حاق بي من خيبة للشك الذي ساور أصدقائي العرب في أنني أعمل لمساعدة اليهود، بينما زعم آخرون بأنني أناصب الصهيونية العداء! كما نما لعلمي القول بأن ابن سعود قد أعلن عزمه بعدم السماح لي بالعودة إلى بلاده، رغم أنني لم أجد عناء في إثبات بطلان هذا القول والذي أعلن رسميًا في فبراير سنة ١٩٤١م ثم جدد بعد عامين، كما سأبين فيما يأتي.

وعند عودتي لممارسة نشاطاتي العادية في أبريل سنة ١٩٤٠م كنت كثير الاتصال بالبروفسير نامير، وبطبيعة الحال جرى الحديث حول مشروع سنة ١٩٣٩م التي بدأت الآمال حوله في التلاشي إلى حد ما رغم أن نامير وأصدقاءه كانوا يتعلقون بتلك الآمال. وفي منتصف شهر نوفمبر أبلغني البروفسير نامير بأن رئيس الوزراء يولي اهتمامًا نشطًا بالمشروع وأن د. وايزمان سوف يقابل السيد إيدن قريبًا في هذا الخصوص. ولكن دخول أمريكا الحرب

أدى إلى تباطؤ التطورات بحيث لم تتم مقابلة د. ويزمان للسيد تشرشل إلا في ١١ مارس سنة ١٩٤٢م، وهو اليوم نفسه الذي غادر فيه تشرشل إلى أمريكا. وكما سبق القول فقد كان د. وايزمان مدركًا سلفًا باهتمام رئيس الوزراء البريطاني بالمشروع، كما أنني كنت قد قابلته والبروفسير نامير مصادفة قبل حديثه مع تشرشل بيومين اثنين، بينما تسجل مذكراتي مقابلة أخرى في حفلة عشاء حضرها أيضًا البروفسير نامير واليوزباشي جامنز في يوم ١٧ مارس، وهو ما يتناقض مع قول الدكتور وايزمان بأنه سافر إلى أمريكا يوم ١١ مارس.

ويوضح د. وايزمان بأنه لم يناقش «المشروع» مع الرئيس روزفلت أثناء زيارته، الأمر الذي يبدو على شيء من الغرابة في تلك الظروف على الرغم من تلمسه لبعض آراء المسؤولين حول الموضوع بما في ذلك العقيد هوسكنز الذي كان وايزمان قد علم بأنه الممثل الشخصي للرئيس في الشرق الأوسط. ومن جانب آخر، يورد وايزمان أنه وعند اقتراب نهاية زيارته أجرى مقابلة مع الرئيس روزفلت بحضور السيد سمر ويلز، وقد كان توجه الرئيس روزفلت إيجابيًا للغاية. ومن ثم ندرك (استنادًا على ما ذكره وايزمان) أن كلاً من السيد تشرشل والرئيس روزفلت كانا مع التسوية للمسألة الفلسطينية على أساس الخطة مع توضيحنا لحقيقة أن أيًا منهما لم يتخذ خطوة إيجابية لتنفيذها وفقًا لقواعدها الموضحة. فكلاهما قد حاول تلمس الموقف بإيفادهما لمندوبين إلى الشرق الأوسط لزيارة ابن سعود، رغم أن مظهر المندوبين أوضح عداوتهما الشديدة للصهيونية. وقد كان اللورد موين أول من وصل إلى المنطقة واجتمع بابن سعود في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢م، إلا أن

د. وايزمان لم يدون هذه الواقعة ونتائج الزيارة، والتي بلا شك آلت إلى عالم النسيان في أضابير وايت هول. ويمكن الافتراض أن ذلك المبعوث لم يكن مفوضًا في تقديم الاقتراح المضمن في الخطة، ولهذا أخفق في الحصول على رد فعل إيجابي من محارب عنيد كملك الجزيرة العربية الذي أشاد به فيما بعد السيد تشرشل نفسه في مؤتمر الفيوم سنة ١٩٤٥م واصفًا إياه «الصديق في أوقات الشدة» الذي لم تعوز بريطانيا قط مساعدته وعونه خلال الأيام السود من فترة الحرب.

وكان قد طُلب من العقيد هوسكنز الذي زار ابن سعود في أواخر سنة ١٩٤٣م عدم القيام بأكثر من تلمس الموقف، ولم يكن مكلفًا بعرض الخطة على جلالته، لا ريب في أنه نزل على الرحب وحسن القبول لدى أكبر سياسي في الشرق الأوسط، ثم عاد وقد امتلأت جعبته بقصص خيالية عن تجاربه في الرياض. ووفقًا لما رواه هوسكنز نفسه فإن ابن سعود قد تحدث في غضب واحتقار عن د. وايزمان ومحاولة الأخير إغراءه بالرشوة ليبيع فلسطين لليهود. ولكن ذلك لا يمثل شيئًا مقارنة لما ورد في تصريح د. وايزمان من "أن ابن سعود لن يسمح ثانية للسيد فيلبي أن تطأ قدمه أرض مملكته" والرد البسيط على مثل هذا الهراء والإساءة هو أنني عدت إلى الجزيرة العربية مستقلاً طائرة الملك الخاصة «أهداها له الرئيس روزفلت» من القاهرة إلى الرياض عن طريق جدة يوم ٢٧ يوليو، وذلك بمجرد أن خففت الحكومة البريطانية من القيود المفروضة على السفر. وتوضيح هذا الرد قد نجده مضمنًا في كلمات الملك نفسه حيث ذكرت له كيف حاول العقيد هوسكنز وآخرين

إشانة سمعتي أمام عالم يجهل الحقائق. وعلق الملك على ذلك متسائلاً "كيف يقولون ذلك؟ ألم يدركوا إنك كنت صديقي الوحيد في تلك الأيام حين كنت في حاجة ماسة إلى أصدقاء؟ هل يعتقدون أنني سوف أنسى هذا يومًا من الأيام؟" وكانت فترة غيابي عن الجزيرة العربية كأنها لم تكن إذ عدت إلى مكاني في مجلس الملك منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم مقربًا من ابن سعود الذي لا تتغير صداقته وعواطفه، والغالب أنني سأقضي في الجزيرة العربية بقية حياتي، التي أصبحت منذ فترة طويلة جزءًا لا يتجزأ منها.

وحقيقة أن العقيد هوسكنز قد غيّر وعدّل إلى حد كبير التصريح الذي سبق ذكره أعلاه، وذلك في حديث جرى بيننا في الفندق الذي كان ينزل فيه في لندن في شهر نوفمبر ١٩٤٣م. ولكن تقاريره الرسمية كان لها أثرها على رئيسه إلى حد أن "الخطة" لم تتوصل لشيء، وتركت المسألة الفلسطينية لتحل في الوقت المناسب لصالح اليهود وبواسطة السيف. أما كيف حدث ذلك فتلك قصة أخرى لا تضفي سمعة طيبة على العرب؛ ولكن بالنسبة لقول السيد تشرشل "ليس هناك من شيء لا نستطيع هو وأنا فعله إذا ما عقدنا العزم عليه" فإن اللوم الكامل لما وقع من إراقة للدماء وبؤس قبل التسوية النهائية يقع مباشرة على كاهل الرجلين اللذين كان في مقدورهما حل المشكلة بوسائل سليمة، إذا عزما على ذلك. ولم يكن أي منهما في منصبه الرسمي عندما حان وقت تصفية الحساب بسفك دماء العرب واليهود معًا، ولا مبرر لأحدهما بالشعور بالعرفان والود تجاه الدولتين الكبيرتين المسؤولتين عن وجود المشكلة الفلسطينية.

يتساءل الدكتور وايزمان: "ماذا كان في المقدور، وماذا يمكن أن نصنع من كل هذا؟ إن المشروع لم يتمخض عن شيء كما نعرف اليوم جميعًا، أما النتائج التي كان سيؤدي إليها تنفيذه فمن العسير التنبؤ بها". ولاشكّ أنه من الصعب دائمًا التكهن بما كان قد يحدث بسبب فرصة لم تتحقق أبداً. وربما كان استمرار الحرب ونتائجها سيؤديان لنتائج مختلفة لو أن هتلر لم يهاجم روسيا، أو إذا لم تقم اليابان بمهاجمة بيرل هاربر: وهما حدثان نشعر بالعرفان تجاههما. وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، فقد كان على بريطانيا وأمريكا التوصل إلى قرار لمحاولة إيجاد حل لها. وربما كان عليهما أن يتنازلا عن كبريائهما ويسعيان للحصول على تفاصيل «الخطة» وبرامجها من واضعها، ولكن إحساسهما بالكبرياء والتعالي والتحامل حال دون ذلك. وقد نقل لابن سعود ما يفيد بأن الخطة سوف تعرض عليه من قبل أكبر سلطات في العالم، إذا كان الحديث الذي نقل إليه ينطوي على شيء من الحقيقة. ولم تتم مناشدته للالتزام بأي شكل من الأشكال حتى تتصل به تلك السلطات، والواقع أنه لم يلتزم بأي شيء في تلك المرحلة، كما أن الظروف لم تتوفر لمناشدته لاتخاذ قرار. ويرجع السبب في ذلك إلى أن السيد تشرشل والرئيس روزفلت اللذين كانا جادين في إيجاد حل للمشكلة على أساس الأفكار الواردة في «الخطة» لم يكن في مقدورهما أن يصمما على وضع حل غير قويم لمشكلة صعبة كهذه. هذا بالإضافة إلى أنهما كانا غير مستعدين لتقديم القضية بما فيها من حق وباطل إلى محكمة العدل الدولية والتي كان سيكون حكمها غير مقبول لليهود ومناصريهم؛ ولذلك فإن دوريهما قد تقلص إلى

أداء الدور السياسي التقليدي بمحاولتهما الحصول على أكبر مكاسب لليهود دون الالتزام بتحقيق المقابل للعرب. وقد كانت تكلفة هذه اللعبة مريعة هائلة من حيث الحياة والمعاناة والثروة؛ أما نتائجها السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط فلم يشعر بها أحد حتى الآن، ولكنها ستكون مدمرة.

وربما يحاول هؤلاء الذين يحملون وزر هذا الجرم أن يرضوا ضمائرهم بالاقتناع بأن العرب ما كانوا سيقبلون «الخطة» بأية حال من الأحوال. ولكن ذلك العذر لا يبرر عدم محاولتهم لها، فالعرب يدركون الآن ما كانوا سيكسبون من «الخطة» وما خسروه دونها. وأشك في إمكان وجود عربي حكيم واحد بعد هذه الأحداث لا يعترف الآن بأن وضعهم إذا ما طبقت «الخطة» سيكون أفضل مما هم عليه الآن. فما يطالبون به اليوم هو السماح للاجئين العرب بالعودة إلى ديارهم في فلسطين اليهودية، إذا ما كانوا يرغبون في ذلك أو يحصلون على تعويض مقابل خسائرهم.

أما رد الفعل القوي من جانب ابن سعود حيال «الخطة» فيمكن إدراكه فقط في ضوء الأحداث اللاحقة، إذ كان هو الزعيم العربي الوحيد الذي استمر في موقفه الواقعي إزاء المشكلة الفلسطينية التي كان يشعر نحوها باهتمام ضئيل خلال فترة الانتداب البريطاني الذي لم يأسف لانتهائه أحد أكثر منه. فلم يؤيد النشاطات المتمردة قبل انسحاب البريطانيين، وانتقد بشدة اشتراك العرب غير الجاد وغير المنسق في الحرب بعد ذلك الحدث، ومن الثابت أنه أوصى بنوع من التقسيم أثناء عرض المشكلة على هيئة الأمم المتحدة وفي خلال فترات الهدنات. أما مشاركته في الأعمال العدائية الفعلية فكانت ذات طابع رمزي، تمثلت في إرساله قوة ضعيفة التسليح لتعمل تحت القيادة المصرية بالإضافة إلى إسهاماته المالية للقيام بالعمليات معتمداً في هذا الصدد

على الجامعة العربية رغم أنه لم يكن راضيًا قط عن الطريقة التي كانت تتم وتدار بها الحملة. فالموقف النهائي كان تقريبًا يتفق مع توقعاته، كما أن حقيقة أن الأردن كانت الدولة الوحيدة التي حصلت على القليل من المكاسب إثر الغزو الصهيوني للجزء الأكبر من فلسطين، لا يمكن عدها مرضية أو مقبولة له، ففي الحقيقة نفض ابن سعود يديه من هذه الأحداث المؤسفة برمتها وأبدى عدم رغبته في أداء أي دور في المفاوضات مع اليهود حول مستقبل فلسطين رغم أنه سمح لقواته بالاشتراك في مسيرة النصر التي نُظمت احتفالاً بجلاء القوات المصرية عن فلسطين. أما الجهاد الذي أعلنته السلطات الدينية في المملكة العربية السعودية فقد تجاهلته في الواقع الجهات الرسمية رغم أنه كان مناسبة لجمع التبرعات المادية لمساندة القضية العربية. ولعل العمل الإيجابي الفعال الذي كان يمكن أن تتخذه المملكة العربية السعودية والمتمثل في إلغاء أو تعليق الامتياز الممنوح لأمريكا للتنقيب عن النفط كاحتجاج على مناصرة أمريكا لقضية اليهود، لم يتم التفكير الجدي فيه أو ربما عدّ مرفوضًا كونه ضاراً بمصلحة البلد الاقتصادية، على الرغم من الدعاية الكبيرة التي كانت تطلقها عناصر معادية في العراق والأردن[1].

وإزاء كل ذلك، هل من الممكن أن يفكر رجل دولة من طراز ابن سعود أن من مصلحة العرب أن يرتضوا حلاً وسطًا لقضية فلسطين مقابل المزايا والمكاسب الكبيرة التي يطرحها «المشروع»؟ هذا سؤال لا تتيسر الإجابة عنه

(١) ما اشبه الليلة بالبارحة، بمثل هذه العبارة يمكن أن تفسر الأحداث وقد كثر حديث الملك عبدالعزيز ومن بعده من الملوك، أن خير من يقوم بمقاومة الاحتلال اليهودي لأرض فلسطين هم الفلسطينيون أنفسهم، لأنهم هم أهل الأرض والمتضرر الأكبر من الاحتلال، لهذا كانت وجهت نظر الملك عبدالعزيز وقراءته للأحداث منذ وقوعها هي النظرة الصائبة، حتى وإن وجدت كثيراً من المعارضة لدى المزايدين قديماً.

الآن لسبب بسيط هو أن تلك المزايا لم تعرض من قبل الجهات المختصة لدراستها، ويستنتج من كل هذا أن ابن سعود كان مراقبًا محايداً لجميع أنواع النشاطات التي ورد ذكرها في هذا الفصل. فهو لم يدع للتدخل في المسألة، وقد ظل رافضاً غير مستسلم للنهاية المريرة لصراع طويل لا يستطيع أي عربي أن ينظر إلى نتيجته دون نفور واشتمئزاز وشعو بالمذلة الوطنية. إنه لم يتخل أبداً عن رأيه في أن غزو اليهود لفلسطين، الذي تم أولاً تحت الوصاية البريطانية ثم برعاية أمريكا وهيئة الأمم المتحدة، كان إساءة للعرب واعتداء عليهم.

ولذلك فقد استهجن ذلك الغزو طالما كان تحت إشراف بريطانيا العظمى وتصرفها بصفتها الدولة المنتدبة، وفي حين أن تعاطفه كان مع عرب فلسطين فقد وجد نفسه عاجزاً في أن يمد لهم يد المساعدة بسبب عجز الجامعة العربية وفشلها نتيجة للشقاق والغيرة بين أعضائها، ثم للاضطراب والعجز البادين بين دولها، ولكن ثمة محل للتساؤل عما إذا كان من الحكمة والسداد أن يضع كامل ثقته دون تحفظ في الجامعة العربية، كما أن هناك مجالاً للشك والريبة في إمكانية الجامعة العربية في تجاوز الشد الداخلي وسط أسرة منقسمة على نفسها.

أما فيما يتعلق بشخصي فلا أحد يستطيع أن يشك في مناصرتي للقضية العربية، رغم المناسبات التي كنت أجد نفسي حيالها على خلاف عميق مع السياسة العربية الرسمية غير الواقعية المتصلة بمشكلة فلسطين. لقد كنت أعتقد ولا زلت أعتقد أن لا حق لليهود قانونيًا أو تاريخيًا ليستوطنوا في فلسطين. ولقد أيدت إحالة الموضوع إلى محكمة العدل للفصل فيه. وفي

ذات الوقت كنت أدرك أن بريطانيا وأمريكا كانتا مصممتين منذ البداية على ارتكاب كل ما يناقض اعتبارات الحق والعدل لمصلحة الصهيونية، وإنهما ستعملان باستمرار على ممارسة الضغط الذي لا يمكن مقاومته للتأثير على العرب في هذه القضية. ربما فقدتُ ثقة العرب باتخاذي لوجهة النظر العملية التي كانت تقتضي أن يتفادى العرب حدوث الكارثة من خلال الوصول إلى حل وسط مع العناصر المعادية التي كانت تشعر من حين لآخر بتأنيب الضمير لكي تضع حداً للحلم الصهيوني. وقد أيدت في سنة ١٩٣٧م مشروع التقسيم الذي وضعته لجنة بيل كخطوة أولى في هذا السبيل، إلا أنني وجدت نفسي أفكر في اتجاه مضاد لميل العرب نحو عدم الاتفاق أو رفض المشروع. وكذلك رحبت في سنة ١٩٣٩م بمقترحات الكتاب الأبيض كتصفية نهائية لالتزاماتنا تجاه الصهيونية، إلا أنني وجدت أصدقائي العرب مصممين على رفض حل مقبول لكافة الأطراف. وفي العام نفسه قمت بوضع «الخطة» الفاشلة السابق ذكرها، وكان رد الفعل هو ورود اسمي في قائمة سوداء نشرت مؤخراً واحتوت على أسماء تسعة رجال، منهم الجنرال اسبيرس، الميو اسباك والكابتن فاران والذين أوصت بعض المنظمات اليهودية المتطرفة في باريس عام ١٩٤٨م بتصفيتهم جسدياً! إنه من العسير حقًا إرضاء كل الناس.